في الاصح وان لاق بما شرته بنفسه لانه العادة وهي استنابة لا ابداع والثاني يضمن
لاحدا جما من حرزها على يد من لم يأمنه المالك ولو اخرجها في زمن الخوف
تفة ضمن قطعا وعلى المودع نبخ الدال يقرض ثياب الصوف وحبوب
وبر وغيرها للريح وان لم يأمره المالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل
فتحه لنشرها والاوجه انه ان اعطاه مفتاحه لزمه الفتح والا جاز له كبلد
الدود وكذا العلة لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجتها بان تعين طريقا للدود
الدود بسبب عبق رائح الادم بخلاف نحو لبسها من لا يليق بها لبسها من يليق به بغير اذنه
القصد قد الحاجة مع ملاحظته كما قاله الاذرعي فان ترك ذلك ضمن ما لم يعهد لهم
لو كان ممن لا يجوز له لبسه كتوب حرير وما يجده من يليسه ممن يجوز له لبسه او وجد
ولم يرض الا باجرة فالاوجه الجواز بلا لزوم ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج
لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فالاقرب انه له رفع الامر الى الحاكم ليفرض عليه اجرة
في مقابلة لبسها الا يلزمه ان يبذل منفعته مجانا كالحرز واقعهم قولهم لو كان لا
اجرة وجوب ركوب دابة او نسيج هلحوفا عليها من الزمانة لطول وقوفها وهو كما
كما قاله الاذرعي وجعله الزركشي محل ان الضابط خوف الفساد ولو ترك كما لو
يخو صندوق وقفل ولم يعلم لها او لم يغلقه مفتاحه لم يضمنها ولو ترك الوديع شاة
لزمه لحملها بجهوده عليه وعند تعذر ذبحها بعد عن العلما فوق تضمينه وقفة لكنه مقتضى
اطلاقهم ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور به من المودع وتلف بسبب العدول
المقصر به فيضمن بخلاف تلف من جهة نحو افته وقصيرة فلو قال لا تودع على
الصندوق بضم اوله فرقد عليه وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن لذلك
وان تلف بغيره لان العدول لاقل ثقل كان سرق وهو في بيت محرز من اي جانب كان
او بمصر من رأس الصندوق فلا يضمن على الصحيح لانه زاد خيرا ولم يات التلف
عدل اليه في يحول به الثاني الضمان بذلك اما اذا سرق من جانب صندوق بخرجه
عليها الذي عدل به الثاني الضمان بذلك اما اذا سرق من جانب صندوق بخرجه
فيضمن ان سرق من جانب لم يرقد فوقه لرقد فيه فبئس التلف فتح لفعله خلافا لما توهمه
اولامع تحمل ان سرق من محل مرقده لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ويضمن
ايضا لو مره بالرقاد امامه فرقد هو فوقه فسرق من امامه وكذا لو قال لا تفعل عليه فافعل
او قتل بضم القاف فافعلها فلا ضمان لما مر والثاني يضمن لاغراء السارق به
ومحل الخلاف في بلد لم يخرعاد تهم بذلك كما قاله صاحب المعين والا فلا ضمان جزما
ولو قال لة الربط بكسر السا اشهر من ضمها الدراهم في كمك فامسكها في يده فتلفت
فالمذهب انها امانة اي لا ستان ان ضاعت بنوم ونسيان الواو فيه بمعنى او ضمن
بحصول التلف من جهة الحفاظة اذ لو ربطه لم يضع لهذا السبب اولفت ماخذ غاصب
فلا ضمان لان اليد امنع لهون الربط نعم ان نهاه عن اخذها بيده وحصن مظلفا والطرق
الثاني اطلاق قولين والاظهر في الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن وان امسكها بيده الربط
فلا وعلى الاول لا يلزمه ربطها في كمه امسكها بيده بل ان كان الربط من مفاتح اللص
فاخذها القاطع ضمن لان فيه اطمارا وتنبيه القاطع واغراءه عليها السهو

على ح لا ان استرسلت بانحلال العقدة وضاعت وقد احتاط في الربط فلا
ان انحلت بقيت الودعة في الكم او كان الربط من داخله فبالعكس فيضمنها
طتنا نزعها لانحلال لان اخذها القاطع لعدم تفهمه ولا يتكل بقوله
نظي الربط فاذا اتى بما لم ينظر لجهات التلف كما لو قال احفظه في البيت فوضعه
بدكة قاعدة ولو كان بغير ها السبل لان الربط من فعله وهو دون وجه دون وجه
وقوله ايربط مطلق لا يتضمن فيه فاذا اجاز التلف مما ذكره ضمن ولا كذلك ما اذا قال البيت له
ولان الربط للعرف دخل في تخصيصه بالحكم وان شمل لفظ غيره ولا كذلك البيت اذ لا دخل
للعرف في تخصيص بعض بيوته فاله وان فرق اختلفوا فيما بينها وقوي بان السارع على ما اوقعه
اطلاقهم ولو كان عليه قيضان فربطها في التحتاني منهما فيظهر عدم ضمانه سواربط داخل
الكم خارجه لانتفاء المعنى الذي يذكروه ولو جعله لوقد قال له اربطها في كمك في جيبه
وهو المعروف بشرطان يكون مغلبا يثوب فيثوقه كما هو ظاهر او الذي بازاء الحلق وهو
الذي ذكره الجوهري وغيره من ائمة اللغة ويوافقه كلام الاصحاب في ستر العورة في
الصلاة وهو معتاد عند المخاطة او ما يعتاد ه بعض الناس من جعله عند طوقه فتحة
نازلة كالجريطة بدلا عن الربط في الكم فضاعت من غير ثقب فيه لما يأتي لم يضمن
لانه احرز ما لم يكن واسعا غير مزرور وقول البلقيني الكم احرز منه لان الدراهم
قد تسقط منه في اليوم ونحوه مردود بان الكم كذلك وبان هذا الاتي في واسع غير
مزرور وقد علم انه لابد من كونه ضيقا او مزرورا وهو كما احرز من الكم بالاستمة
وبالعكس بان امره بوضعها في الجيب فربطها في الكم يضمن فلعله لما تقرر ان الجيب
بشرطه احرز ولو اعطاه دراهم بالسوق فجعلها في جيبه او جعلها في كمه واستمكها
في الحفظ بخلاف ما لو كان الجيب واسعا غير مزرور وما وقع في احد شروحه كونه اعم
وقيده صاحب الكافي بما اذا كان الثقب موجودا حال جعلها فيه فان حدث بعده فلا
وان يلام المهم انه لو التقط على الربط من غير امساك كان ضامنا قال في الروضة كاصلها
وقياس ما سبق النظر لكيفية الربط وجهة التلف ولو سقطت من كمه بعد وضعها فيه
بلا ربط ضمنها ان كانت خيطة لا يشعر بها التفريط في الاحراز لان كانت ثقيلة
يشعر بها فلا ضمان قاله الماوردي قال الرافعي وفي قياس هذا الطرد في سائر صور
الاسترسال ومحل ذلك ان لم يكن بفعله فلو نفض كمه فسقطت فيها ونحوه
قاله القاضي ولو وضعها في كوة عامتة في غير سند ضمنها كان سد ها او ربطها في
الكمة فلا وخرج بالسوق ما لو اعطاه دراهم في البيت وقال له احفظها فيه فاخرجه
لحفظه فيه فوراً فان اخر لا بعذر ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كمه او شدها بعضده
لان جهة الحفاظة فيه اقوى من البيت فيه ذه الاذرعي فاحصل التلف في زمن الخروج
البد احرز ذا النسبة له ويضمن ان تلفت بغفلة او نحو قصيرة وان قال له وقد اخذ غاصب
له السوق مثلا احفظها في البيت فقبل فليس له اخذها وحفرها فيه عند
فان شاء من ذلك بلا عذر فتلف ضمن لتفريطه بالتلف في الطريق ام في البيت
اخرج